A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/8/INF/3 Rev.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 28 فبراير 2012

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثامنة

جنيف، من 14 إلى 18 نوفمبر 2011

دراسة حول البراءات والملك العام[1و2] - ملخص

من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص عملي لدراسة حول البراءات والملك العام، أعدت في إطار مشروع الملكية الفكرية والملك العام (CDIP/4/3/REV). وأعد هذه الدراسة مجموعة من الخبراء وهي تشمل عرضا للبراءات والملك العام فضلا عن عدد من البيانات القطرية فيما يخص العلاقة بين الملك العام وقوانين البراءات الوطنية وآليات استرجاع المعلومات المعنية.

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى أن تحيط علما بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

---

[1] تعبر وجهات النظر الواردة في هذه الدراسة عن آراء أصحابها، وليس بالضرورة عن وجهات نظر الأمانة العامة للويبو أو الدول الأعضاء فيها.

[2] أعد الجزء الخاص بالبراءات والملك العام من هذه الدراسة السيد جيريمي فيليبس، وهو أستاذ محاضر في معهد كوين ماري لبحوث الملكية الفكرية بجامعة لندن في المملكة المتحدة. أما الجزء الخاص بالبعد التنموي: الممارسات الوطنية والخبرات، فأعده كل من:

(أ) السيد مكلين سيبندا، كبير الموظفين التنفيذيين بمدينة العلوم والتكنولوجيا The Innovation Hub في بريتوريا بجنوب أفريقيا،

(ب) والسيد حسام الصغير، أستاذ القانون التجاري والمدير العام للمعهد الإقليمي للملكية الفكرية بجامعة حلوان والمحامي بالقاهرة، مصر،

(ج) والسيد أرنستو رينجيفو جارسيا أستاذ بجامعة *Universidad Externado de Colombia* في بوغوتا بكولومبيا،

(د) والسيدة أولينا بافلينا أورليك مديرة معهد البحوث العلمية والملكية الفكرية في كييف بأوكرانيا،

(هـ) وأخيراً، السيد كالاب جابريال، شريك رئيسي بمكتب محاماة K&S Partners المتخصص في شؤون الملكية الفكرية بجرجاون بإقليم العاصمة الوطنية بالهند.

الملخص العملي

وافقت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الرابعة المنعقدة من 16 إلى 20 نوفمبر 2009 في جنيف على التكليف بإجراء دراسة حول البراءات والملك العام (يشار إليها فيما يلي بكلمة "الدراسة") في إطار مشروع الملكية الفكرية والملك العام، على النحو الوارد في الوثيقة .CDIP/4/3 Rev. ويرد الهدف العام من هذا المشروع في التوصيتين 16 و20 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعمق في تحليل العواقب والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح واستكشاف دور نظام البراءات والمعلومات المتعلقة بالبراءات في تحديد النفاذ إلى ما يؤول إلى الملك العام واستخدامه. وعليه تركز الدراسة أساسا على نظام البراءات ودور المعلومات المتعلقة بالبراءات في تحديد المعارف التي آلت إلى الملك العام والنفاذ إليها واستخدامها ووقايتها. ولا يبدو أن أية دراسة منهجية قد أجريت عن العلاقة بين الملك العام ونظام البراءات، ولعل السبب في ذلك هو أن الملك العام مألوف جدا وشائع. وبالتالي ينبغي ألا تعتبر هذه الدراسة قولا فصلا في هذا الموضوع، بل إنها مجموعة من الأفكار الأولية ليس الهدف منها استباق المناقشات.

وتتألف الدراسة من جزأين: يحتوي الجزء الأول على لمحة عامة عن البراءات والملك العام،[3] ويتناول الجزء الثاني عددا من البيانات القطرية فيما يخص العلاقة بين الملك العام وقانون البراءات الوطني وآليات استرجاع المعلومات الوجيهة في جنوب أفريقيا ومصر وكولومبيا وأوكرانيا والهند.[4]

أولا. البراءات والملك العام

(أ) مفهوم "الملك العام" المتعلق بنظام البراءات

لا يوجد تعريف واحد ورسمي مقبول لمفهوم "الملك العام" لأغراض قانون البراءات الدولي. ولا يرد أي ذكر للملك العام في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ومعاهدة قانون البراءات واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وتركز دراسات قليلة أجريت عن الملك العام ونشرت مؤخرا على مجال معين من قانون الملكية الفكرية وهو قانون حق المؤلف. ولعل أحد الأسباب في شح الدراسات عن الملك العام باعتباره مفهوما يطبق عموما في سياق قانون الملكية الفكرية هو أنه يعتبر بكل بساطة أمرا مسلما به، كالهواء الذي نتنفسه، ولم يقر به سلعة أساسية يمكن استخدامها كمورد تقني مجهز للبيع والتوزيع والإثراء لتحقيق المنفعة العامة للبشرية. ونتيجة للنقاشات التي دارت حول الأهلية للنفاذ إلى المعلومات المعروفة واستخدامها، من المتوقع أن يكون هذا الموضوع محل مزيد من الدراسة في الويبو وسائر المنظمات الدولية. ومن التعقيدات المحددة المتعلقة بالبراءات أن الحقوق الخاصة التي يتمتع بها مالكو البراءات ليست مطلقة ويمكن للغير استغلالها بشكل مشروع وإن كان ما هو محمي بموجب البراءات شيئا خاصا بطبيعته – علما بأن عددا كبيرا من الحقوق الفردية في استخدام الملكية الخاصة بشخص آخر إذا ما اجتمعت قد تختلف اختلافا طفيفا في الواقع عن "الملك العام".

---

[3] أعد الجزء الأول من الدراسة السيد جيريمي فيليبس، وهو أستاذ محاضر في معهد كوين ماري لبحوث الملكية الفكرية بجامعة لندن في المملكة المتحدة.

[4] أعد هذه الدراسات القطرية الخبراء التالية أسماؤهم: "1" السيد مكلين سيبندا، كبير الموظفين التنفيذيين بمدينة العلوم والتكنولوجيا The Innovation Hub في بريتوريا بجنوب أفريقيا؛ "2" والسيد حسام الصغير، أستاذ القانون التجاري والمدير العام للمعهد الإقليمي للملكية الفكرية بجامعة حلوان والمحامي بالقاهرة، مصر؛ "3" والسيد أرنستو رينجيفو جارسيا أستاذ بجامعة Universidad Externado de Colombia في بوغوتا بكولومبيا؛ "4" والسيدة أولينا بافلينا أورليك مديرة معهد البحوث العلمية والملكية الفكرية في كييف بأوكرانيا؛ "5" والسيد كالاب جابريال، شريك رئيسي بمكتب محاماة K&S Partners المتخصص في شؤون الملكية الفكرية بجرجاون بإقليم العاصمة الوطنية بالهند.

ومن حيث المفاهيم التي يُفهم نظام البراءات في ظلها عادة، يستكمل الملك العام نظام البراءات باعتباره نتيجة ثانوية للمسارات التالية: "1" إتاحة أي منتج جديد أو طريقة صنع جديدة للجمهور؛ "2" وتجاور العناصر الفكرية، سواء الواردة في وثائق البراءات نفسها أو ضمن المعارف التي لا تدخل في البراءات؛ "3" ووقف العمل بأي قيد قانوني مفروض على استخدام أي منتج أو طريقة صنع لانقضاء البراءات أو التنازل عنها أو إلغائها أو إبطالها. ويفترض عادة أن النفاذ إلى الوثائق المتعلقة بالبراءات التي انقضت مدتها وآلت إلى الملك العام يساعد على استحداث ابتكارات جديدة، غير أن العلاقة بينهما لم تثبت، ولا برهان يستند إليه لمقارنة هذا النفاذ إيجابيا أو سلبيا مع أية وسيلة أخرى يزعم أنها تعزز الإبداع. ومع ذلك، يتجسد للعاقل سلامة الافتراض بأن تحسين وسائل التعرف على المعلومات التي آلت إلى الملك العام والنفاذ إليها من شأنه أن يعود بالنفع على كافة أوساط المبتكرين، ولو بالمساعدة على تجنب المحاولات التي باءت بالفشل في السابق لحل مشكلات تقنية وتفادي ازدواجية البحث الذي آلت نتائجه إلى الملك العام. ومن المتوقع أيضا أن يجد الباحث في الملك العام المفتوح حلولا تقنية للمشكلات نفسها أو لمشكلات شبيهة في مجالات أخرى. وسيسهل توجيه سياسة قانونية واضحة بشأن الملك العام إذا أتيح المزيد من الأدلة العملية على وجاهة العوامل المختلفة المذكورة في هذه الدراسة.

ويختلف الملك العام في نظام البراءات عن الملك العام في سائر حقوق الملكية الفكرية: فللملك العام الخاص بالبراءات بعدان في الواقع هما مجال المعلومات ومجال العمل. ويتعلق مجال المعلومات بالمعلومات الواردة في الوثائق المنشورة بخصوص طلبات البراءات ومنحها، والبيانات المستمدة من أنشطة المكاتب مثل إجراءات الاعتراض والأحكام القضائية. أما مجال العمل فيتعلق بما يمكن فعله بالمعلومات العامة المذكورة أعلاه، وهو ما يحدده جزئيا كل قانون وطني من حيث نطاق حقوق البراءات والاستثناءات من هذه الحقوق والتقييدات المفروضة عليها.

(ب) المنطق في نظام البراءات والملك العام

كانت الأشكال الأولى لفكرة "نقل التكنولوجيا" إلى داخل إقليمي البندقية وإنكلترا هي الدافع لوضع أنظمة البراءات، ولم يرد آنذاك ذكر نفاذ الجمهور إلى المحتويات التقنية ومفهوم الملك العام . وكان وصف الاختراعات المحمية بموجب البراءات ممارسة استهلها مالكو البراءات على أساس غير رسمي، لإثبات نطاق براءاتهم في مواجهة المتعدين المزعومين أثناء منازعات التعدي على البراءات. وأحدث دستور الولايات المتحدة الأمريكية نقلة مهمة من حيث المفاهيم، فحوّل التركيز في نظام البراءات عن المصلحة الشخصية المعطاة لمانحي مميزات البراءات ومالكي هذه المميزات، وربط منطق نظام البراءات بهدف تقدم العلوم والفنون المفيدة وتحقيق المصالح الأعم للبشرية، وأشار لأول مرة إلى الملك العام. ولم تُقدّر في إنكلترا قيمة جمع المعلومات التقنية الواردة في طلبات البراءات لاستخدامها كمصادر للبحث إلا في القرن التاسع عشر. وابتكر السيد بينيت وودكروفت مفهوم مكتب البراءات باعتباره مستودعا للمعلومات التقنية توضع فيه أوصاف الاختراعات في متناول الجمهور عامة.

ويُوضح منطق نظام البراءات عادة من منظور الحوافز على الابتكار والاستثمار، فضلا عن منظور تعميم المعارف ونقلها. ومع ذلك ففي الحالة التي تعتبر فيها البراءات في حد ذاتها استثمارا، لا يجذب الملك العام باعتباره مستودعا للمعلومات يرمي إلى تحقيق التنمية التكنولوجية هؤلاء المستثمرين إلا قليلا.

ويمكن التفريق بين الأهداف السياسية لنظام البراءات ومنطقه، إذ ينظر المنطق إلى الماضي لتوضيح الأسباب الداعية إلى نظام للبراءات، أما الأهداف السياسية فيحددها عموما توجه النظام في المستقبل بغية تحقيق أهداف معينة. ويجدر من حيث المبدأ لو أجري استعراض جاد للأهداف السياسية للملك العام، مثل الأهداف السياسية لنظام البراءات تماما. ويتعذر ذلك من الناحية العملية نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق عام على نطاق الملك العام ودوره. ومع ذلك قد يكون أحد الأهداف السياسية هو أن الملك العام ينبغي أن يكون مفتوحا، وإن ظل النقاش حول مدى إتاحته مختلفا باختلاف حقوق الملكية الفكرية. وقد يكون النقاش حول مدى إتاحة الملك العام في سياق حق المؤلف وجيها في سياق البراءات. ولما كانت علوم الحاسوب تتقدم، فإن تخزين المعلومات التي تقع في الملك العام واسترجاعها يتخذ بعدا أكبر من مجرد الحفظ، لأن أي

تكنولوجيا جديدة تهدد التكنولوجيا القائمة. ولهذه المسألة اعتبار آخر يتعلق باللغات والأنساق التي تمسك فيها المعلومات المتأتية من في الملك العام وتتاح، وأن المعلومات التي آلت إلى الملك العام لا يمكن نقلها كلها عبر الإنترنت. وبالنظر إلى الحفاظ على الملك العام، فقد تكون إحدى المسائل التي تطرح صعوبة هي العلاقة بين الملك العام والأسرار التجارية، نظرا لأن المعلومات التي أتيحت من قبل يمكن أن ينساها الجمهور وبالتالي تستعيد قيمتها في الملك السري "الخاص".

وعندما يبت في خروج شيء عن نطاق الحماية بموجب براءة وأيلولته بالتالي إلى الملك العام، يظل من الضروري تناول عدد من مسائل السياسة العامة المهمة. أولا: بالرغم من انتفاء الحماية بموجب البراءة لما يؤول إلى الملك العام، فقد يظل استخدامه مقيدا بعوامل قانونية غير قانون الملكية الفكرية، مثل التدابير البيئية التي تحظر استخدام المواد الكيميائية السامة. أما الشكل الآخر من القيود على استخدام ما خرج عن نطاق الحماية بموجب البراءة فإنه ناجم عن عامل القانون الخاص: إذ إن ما قد يؤول إلى الملك العام من منظور نظام البراءات قد يظل محميا بموجب حقوق أخرى من حقوق الملكية الفكرية. ويتعلق الشكل الثالث من القيود بالتوجهات الحديثة نحو حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية التي تستند إليها بعض تلك المعارف، علما بأن الكثير من هذه المعارف والمواد الوراثية يعتبره قانون البراءات التقليدي جزءا من الملك العام.

ومن المسائل الأخرى المتعلقة بالنفاذ إلى المعارف غير المحمية بموجب البراءة أو المنقضية حمايتها بموجب البراءة وجود سبل عملية للنفاذ إلى المعلومات التي آلت إلى الملك العام، مثل إمكانية النفاذ المادي إلى المحفوظات وقواعد البيانات في الملك العام. وتتعلق مسألة أخرى بالفجوة بين ما تكشف عنه المواد التي آلت إلى الملك العام (مثل وثائق البراءات) وما يحتاج القارئ إلى أن يعرفه لكي يستخدم المعلومات المكشوف عنها استخداما كاملا، أضف إلى ذلك أهمية قانون المنافسة في تحديد نطاق الملك العام.

(ج) العلاقة والتفاعل بين نظام البراءات والملك العام

على الرغم من أن نظام البراءات لم يوضع خصيصا لاستحداث الملك العام أو لخدمته، فلا يمكن إنكار أثره الفريد والأكيد في استحداث الملك العام واستخدامه والحفاظ عليه. وبحسب القانون المطبق قد تكون السمات الرئيسية لنظام البراءات التي تساعد على استحداث الملك العام هي التالية: "1" تعريف الاختراع الأهل للحماية بموجب البراءة ونطاق المطالب المسموح بها؛ "2" ونشر طلبات البراءات وسندات البراءات الممنوحة؛ "3" وتقصي الملفات المتعلقة بطلبات البراءات؛ "4" والفحص الجماعي للطلبات المنشورة من قبل أفراد معنيين من الجمهور؛ "5" واستخدام الغير للبراءات استخداما مشروعا (الاستثناءات من حقوق البراءات والتقييدات عليها)؛ "6" ومصادرة البراءات، وإن ندر الفقه القانوني في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بمساهمة نظام البراءات في استخدام الملك العام، من المهم التمييز بين مجال المعلومات ومجال العمل. وعندما تتاح المعلومات للجمهور عبر نظام البراءات، يمكن استيعاب هذه المعلومات من الناحية الفكرية وضمها إلى معلومات أخرى واستخدامها كوسيلة لابتكار مفاهيم جديدة، على أن جميع هذه الاستخدامات تبقى في مجال المعلومات المجردة. وحينما يريد المرء تنفيذ هذه المفاهيم الفكرية لتحويلها إلى أعمال، فإنها تدخل في مجال العمل حيث يمكن أو لا يمكن للأنشطة التي تنفذ بشأنها أن تنتهك البراءات. وفي الواقع فإن من يهتم بالحصول على براءات لاختراعات إضافية أو تحسينات لاحقة على براءة سابقة هو مالك البراءة السابقة. وتسمى أحيانا مساعي مالك البراءة السابقة للاحتفاظ بالقدرة على الاستفادة من الاستغلال التجاري لهذه التحسينات، بمصطلح سلبي المقصد هو "evergreening". وقد تكتسي المعلومات المتعلقة بالبراءات قيمة ذاتية أعلى من المعلومات المستمدة من مصادر أخرى في بعض الحالات للأسباب التالية: "1" تصنيفها في أغلب الحالات بموجب التصنيف الدولي للبراءات؛ "2" وتزايد الأحكام القانونية الصادرة بشأن معاني وثائق البراءات المثيرة للجدل مما هو منشور على الإنترنت وتفسيرها؛ "3" ووجود شرط قانوني يقضي بوصف الاختراع المطالب به وصفا واضحا وكاملا بما يكفي في طلب البراءة (شرط الكشف التمكيني)؛ "4" وسهولة الربط بين اختراع وآخر بفضل المعلومات الخاصة

بحالة التقنية الصناعية السابقة في طلبات البراءات وتقارير البحث والفحص . أضف إلى ذلك أن الملخصات التي تنشر مع طلبات البراءات تيسر تحديد المواد المستندة إلى البراءات في الملك العام.

والحفاظ على الملك العام هو مفهوم أكبر من أن يفهم، فالمقصود به بمعناه الأوسع هو الحفاظ على جميع العلوم والتكنولوجيا والدراية العملية والموسيقى والآداب المتاحة للجمهور منذ فجر الحضارة. ويسهم نظام البراءات أساسا في الحفاظ على الملك العام عن طريق مسك وثائق البراءات السابقة في محفوظاته. وقد يكون الويبو واليونسكو، وهما تتوليان أساسا مسؤولية الحفاظ على الملك العام والنفاذ إليه واستخدامه وخاصة لأهميته التاريخية والثقافية والاجتماعية، هامش تصرف لكي تنظرا في اتخاذ مبادرة مشتركة مثل استحداث طريقة أو أسلوب لتحديد عناصر المعلومات التي آلت إلى الملك العام وتصنيفها.

وللسياسة العامة المتبعة في مجال قانون البراءات تداعياتها، فمع أن مسك نظام للبراءات قد يخدم مصلحة الناس عموما، لا يكفي أن يبت في منح البراءة وإنفاذها من حيث إمكانية قبولها وامتثالها للقانون، بل يجب أيضا أن يؤخذ في الحسبان أثرها المحدد في السوق الذي يمكن فيه لصاحب البراءة أن يمنع نشاطا غير مصرح به أو يقيده. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على الطابع القطاعي للسياسة العامة وتداعياته، فالسياسة العامة لقطاع الرعاية الصحية مثلا تختلف كثيرا عن اعتبارات السياسة العامة لقطاع المعلومات والاتصالات. ويمكن في بعض الظروف الاستثنائية القبول بفرض قيود على الاستخدام الحر وغير المقيد للملك العام تحقيقا للمصلحة التي تهدف إليها السياسة العامة والتي تكتسي أهمية أكبر من افتراض الفائدة في هذا الاستخدام الحر وغير المقيد. ومن الأمثلة على ذلك فترة التسويق الحصرية التي تخصصها بعض البلدان لأدوية الأمراض اليتيمة. وفي حال تفاوت قدر الطلبات على التكنولوجيا في نظام البراءات بفعل السياسة العامة، فإن أفضل ما يمكن لنظام البراءات أن يفعله هو تلبية هذه الطلبات حالة بحالة وبأسرع ما يمكن ودرء الاتهامات الموجهة إلى نظام البراءات بأنه بعيد عن الواقع وأن استخداماته لا تلبي احتياجات الجمهور الأعم.

(د) البعد الدولي

لا يرد ذكر محدد للملك العام في الاتفاقيات الدولية التي تحكم الجوانب الموضوعية والإجرائية لقانون البراءات، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن هذا الموضوع يخلو من بعد دولي. وفي معظم البلدان لا تفرض قوانين البراءات قيودا على المكان الجغرافي لحالة التقنية الصناعية السابقة. وعليه لن يلقى أي طلب براءة وطني نجاحا إذا بينت المواد التي آلت إلى الملك العام في أي مكان في العالم أن الاختراع مسبوق أو بديهي.

وإذا كان مصطلح "الملك العام الدولي" يعني "كل شيء معروف ومتاح للجمهور في كل مكان في العالم" وكان مصطلح "الملك العام الوطني" يعني "كل شيء معروف ومتاح للجمهور داخل حدود وطنية معينة"، فيمكن القول بأن الملك العام الدولي هو عموما عبارة عن مجموع الملك العام الوطني لا أكثر. ويتحدد هذا المجموع في الواقع بعدد من الشروط المهمة التي تؤثر في إعمال الملك العام الدولي. وتشمل هذه الشروط ما يلي: "1" يبت كل بلد فيما يشكل "الملك العام" وفقا لقانون براءاته؛"2" وقد حوّل طابع الإنترنت الانتشاري كوسيلة لتخزين المعلومات وتعميمها وتحديدها والنفاذ إليها وترجمتها أيضا نظرتنا للانفصام بين ما هو وطني وما هو دولي.

ومن المعقول في الوقت الراهن القول بأن الملك العام متشعب عن نظام البراءات الدولي من غير أن تكون له علاقة مؤسسية ملموسة به. وما دام الانتفاع بنظام إيداع البراءات الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات يعزز نشر الاختراعات التي تكون محل طلبات براءات دولية، فإن نظام البراءات الدولي يزيد من سرعة انتقال المعلومات الواردة في هذه الطلبات إلى الملك العام، عن طريق نظام البراءات. ومع ذلك قد لا يكون انعدام الإطار المؤسسي الدولي عائقا أمام الحفاظ على المنفعة المترتبة على الملك العام المتشكل من البراءات وسهولة العثور على محتويات الملك العام والنفاذ إليها. والسبب في ذلك هو أن تحقيق هذه الغايتين يعود بالمنفعة على الإدارات المعنية بالبراءات وأوساط المبتكرين على حد سواء،

مهما كان انتماؤها الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي. وتتجلى ضرورة النفاذ إلى الملك العام في الحالات التي يستخدم فيها محتواه وسيلة لإبطال البراءات الممنوحة عن طريق الخطأ أو لابتكار حلول تقنية لمشكلات الحاضر والمستقبل. وقد تبين مؤخرا أن إدارات منح البراءات قد عكفت سويا على مسائل ذات اهتمام مشترك وتحقق المصلحة للجميع. وقد يكون من المعقول الافتراض بأن من الممكن لهذا المستوى من التعاون أن يتبادر ما أن ينتشر الوعي بأهمية الملك العام المتشكل من البراءات بفضل الترويج للمنفعة المترتبة عليه وتدريب الأشخاص على استخدامه بمزيد من الفعالية.

ثانيا. البعد الإنمائي: الممارسات والتجارب الوطنية

(أ) جنوب أفريقيا

يبحث هذا الجزء من الدراسة كيف تتعامل تشريعات البراءات مع المعلومات التي آلت إلى الملك العام ومتى تؤول البراءات المسجلة إلى الملك العام. بالإضافة إلى ذلك، تتطرق الدراسة إلى بعض النقاشات المعاصرة حول دور البراءات في نتائج أنشطة البحث والتطوير الممولة حكوميا وتنمية الملك العام.

ويتضمن قانون البراءات رقم 57 لعام 1978 المعدّل (المشار إليه فيما يلي بعبارة "قانون البراءات") مبادئ توجيهية بشأن الاختراعات التي تؤول إلى الملك العام. وتعطي شروط الأهلية للبراءة، بما في ذلك استبعاد بعض الاختراعات الحماية بموجب البراءة، ضمانات من تملّك المعارف التي آلت إلى الملك العام من خلال نظام البراءات. ونظرا لعدم وجود حالات مددت فيها فترة الحماية القانونية بموجب البراءة وهي 20 عاما وفقا لقوانين جنوب أفريقيا، فإن الاختراع يؤول إلى الملك العام في أحد الظروف التالية: "1" إذا ثبتت صحة الطعن في البراءة؛ "2" إذا انقضت مدة البراءة في حال عدم دفع رسوم التجديد (مع مراعاة الحق في استرجاع البراءة إذا كان التخلف عن الدفع غير مقصود)؛ "3" إذا نقضت مدة البراءة بنهاية الفترة المنصوص عليها وهي 20 عاما.

ونظام البراءات في جنوب أفريقيا هو نظام إيداع لا يقوم على الفحص، ويحتمل ذلك أن تكون بعض الاختراعات المشمولة بالبراءات في جوهرها جزءا من الملك العام. ويفرض انعدام نظام للفحص الموضوعي عبئا على الجمهور المضطر لإثبات أن الاختراع المشمول بالبراءة لم يكن ينبغي أن يحصل على البراءة لأنه آل إلى الملك العام. ويمنع قانون البراءات صاحب البراءة من رفع دعوى تعدٍ على البراءة ضد أي شخص من الجمهور أثناء تسعة أشهر من منح البراءة، إلا بإذن من المحكمة أو من المفوض المعني بالبراءات. ويرمي هذا الحكم الصريح إلى السماح للجمهور بأن يطلع على البراءات الممنوحة لكي يقيّم صلاحيتها ويراجع أنشطته في نطاقها.

وأضحى دور البراءات والملك العام موضوع الساعة في السنوات الأخيرة في جنوب أفريقيا مع النقاش الدائر إبان الموافقة على قانون حقوق الملكية الفكرية المستمدة من أنشطة البحث والتطوير الممولة حكوميا لعام 2008 (المشار إليه فيما يلي بعبارة "قانون حقوق الملكية الفكرية"). وينظم قانون حقوق الملكية الفكرية حماية الملكية الفكرية المستمدة من أنشطة البحث والتطوير الممولة حكوميا وإدارتها وتسويقها لفائدة شعب جنوب أفريقيا. ويبدو أن أغلب الحجج التي يُدفع بها ضد قانون حقوق الملكية الفكرية لا تعارض كثيرا أن تحمى الملكية الفكرية المستمدة من البحث والتطوير بموجب البراءة. بل تشدد الحجج على إطلاق يد الباحثين في تعميم نتائج البحث المفيدة والأساسية التي يمكن أن تساهم في مواصلة استحداث المعارف والتدريس. وتتضمن اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الملكية الفكرية آليات متنوعة تضمن ألا يحول قانون حقوق الملكية الفكرية دون تعميم المعارف. ومن هذه الآليات عرض نتائج البحث على عامة الجمهور إما من خلال مصدر مفتوح أو من خلال النشر أو منح تراخيص غير حصرية دون تحصيل إتاوات.

ومن الضروري إذكاء وعي الجمهور بنظام البراءات وتفاعله مع الملك العام – ما يؤول إلى الملك العام وما تحميه البراءة. ويلزم أن يركز هذا الوعي أيضا على معرفة متى تصبح الاختراعات المحمية بموجب البراءة متاحة مجانا ليستخدمها الجمهور. ويلزم أن يشمل هذا الوعي أيضا مبادئ "الإقليمية" التي تسمح للجمهور عموما باستخدام الاختراعات في أقاليم لا تكون هذه الاختراعات محمية فيها.

(ب) مصر

يقصد بمصطلح "الملك العام" في نظام البراءات المصري مجموع الأفكار والمعارف والعلوم والمعلومات التقنية والاختراعات التي ليس لشخص أو لمنظمة أية حقوق ملكية عليها. وبالتالي يحق للجميع الحصول على المواد التي آلت إلى الملك العام لاستخدامها بحرية واستغلالها بشتى الطرق. وسعيا إلى توسيع دائرة الملك العام، التزمت السياسة الحاكمة لقوانين الملكية الفكرية المصرية بخصوص البراءات بالحد الأدنى من معايير الحماية المنصوص عليها في اتفاق تريبس وتفسيره في ضوء الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من الاتفاق. وفي ضوء هذه السياسة يكفل قانون البراءات المصري شروطا الحصول على البراءة، واستثناءات من الموضوعات المؤهلة للحماية بموجب البراءة وشرط الطريقة المثلى، ويكفل استثناءات من الحقوق في البراءات وتقييدات عليها، وانتهاء أجل الحماية بموجب البراءة.

وتؤول المعلومات المتعلقة بالبراءات المكشوف عنها للجمهور في نهاية المطاف إلى الملك العام وتصبح لبنات بناء لاستحداث اختراعات جديدة، وهذه المعلومات، ومنها المعلومات التقنية والمعلومات القانونية، مفيدة لتحديد الوضع القانوني لطلبات البراءات وللبراءات وتقيم التكنولوجيا التي آلت إلى الملك العام. فضلا عن ذلك يمكن استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات استخداما قانونيا وحرا أثناء فترة الحماية بموجب براءة بغية استحداث اختراع جديد، مادام هذا النشاط لا يتعدى على المطالب الواردة في البراءة. وتنشر في جريدة يصدرها مكتب البراءات بعض المعلومات فقط عن المطالب المقبولة، مثل البيانات الببليوغرافية واسم الاختراع وما إلى ذلك. ويتاح النص الكامل للمطالب والوصف والرسومات للجمهور ليطلع عليه لدى مكتب البراءات. ولم تُنشأ أية قاعدة بيانات لتسهيل البحث عن المطالب المقبولة وغيرها من المعلومات المنشودة المتعلقة بالبراءات. ومع ذلك، تتواصل الجهود لإنشاء قاعدة البيانات بالتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات والويبو.

وتطرح حماية اختراعات البيوتكنولوجيا عددا من التحديات. ولا يفرض قانون الملكية الفكرية على مودع الطلب أن يسلم نسخة إلكترونية من كشوف تسلسل الأحماض النووية. وعندما يكون الاختراع عبارة عن كائن دقيق طوّر خارج مصر، لا توجد قواعد واضحة تتعلق بالكشف عن الكائن القادم من الخارج لدى سلطات الجمارك حتى تتمكن من وضع الكائن الدقيق في أي مركز من المراكز الوطنية المعنية. وفي النهاية، تبقى الطلبات معلقة لردح طويل من الزمن.

وفيما يتعلق بالحفاظ على الملك العام، ينص قانون الملكية الفكرية المصري على أنه من الممكن رفع قضية لشطب البراءات. ومع ذلك وفي ضوء الفقه القانوني، لا يجوز للمحاكم المدنية والجنائية المكلفة بالنظر في التعدي على البراءات أن تنظر في صلاحية البراءات نفسها التي ينبغي أن يطعن فيها لدى المحاكم الإدارية. ونظرا إلى أن القواعد القانونية لا تتناول الحالات التي ترفع فيها دعوى تعدٍ ودعوى إبطال في آن واحد، فإن الطبيعة المزدوجة للنظام القضائي المصري قد تؤدي بالمحاكم المختلفة إلى اتخاذ قرارات غير متناسقة.

ومع أن تطبيق الفحص الموضوعي لطلبات البراءات، بناء على قانون الملكية الفكرية الجديد رقم 82 لعام 2002 من المتوقع أن يساهم في الحفاظ على الملك العام فإن هذا التغيير يستلزم تحسينا في مهارات العاملين في مكتب البراءات وفي بنية المكتب التحتية الضرورية لإجراء البحث الملائم في حالة التقنية الصناعية السابقة.

(ج) كولومبيا

يحلل هذا الجزء من الدراسة أثر نظام البراءات والملك العام في تطوير العلوم والابتكار والتكنولوجيا في كولومبيا. وتسعى حكومة كولومبيا إلى إضفاء الحماية الفعالة على الأنشطة الإبداعية بفضل قانون البراءات وتعزيز النفاذ إلى التطورات التقنية واستخدامها، وهي التطورات الموجودة في وثائق البراءات التي آلت إلى الملك العام. والأهداف الرئيسية المنشودة من هذه المبادرة هي تشجيع الابتكار والإبداع من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية والترويج له آليةً لتطوير الأعمال وإيجاد الوظائف في البلد.

وفي إطار جهود كولومبيا لبلوغ هذه الأهداف، أحرزت الدولة تقدما في مجال إدارة المعلومات المتعلقة البراءات التي آلت إلى الملك العام والتعريف بها، عن طريق الأجهزة الحكومية المكلفة بذلك وبالاستعانة بوسائل التدريب على استخدام بنوك البراءات استخداما فعالا. وتقدم بنوك البراءات خدمات البحث في البراءات وفي حالة التقنية الصناعية على المستويين الوطني والإقليمي، وتصدر شهادات تتعلق بوجود البراءات المسجلة في كولومبيا وخصائصها، وتضطلع بأنشطة تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية. وسعيا إلى مواجهة التحديات المطروحة في النهوض بنظام البراءات وتعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، نفذت الإدارات الحكومية الآليات التالية: "1" عقد ندوات توعية لفائدة رجال الأعمال والمقاولين وطلاب الجامعات؛ "2" والمشاركة في برامج لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ "3" عقد حلقات عمل للمقاولين حول طرق النفاذ إلى الوثائق المتعلقة بالبراءات من خلال مختلف قواعد البيانات المتاحة للعموم؛ "4" مشاركة مراكز البحث في برامج التدريب؛ "5" تعزيز التحالفات مع الجامعات ومراكز البحث العامة والشركات. وحرصا منها على الاستمرار في تعزيز تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات، استكملت الأجهزة الحكومية قاعدة بيانات بشأن البراءات يمكن البحث فيها وأخذت على عاتقها تقديم المعلومات عن سائر قواعد البيانات العامة في مجال الملكية الفكرية.

واستكمالا لتلك الأدوات، أنشئت شبكة من الهيئات العامة لإطلاع المستخدمين على نظام البراءات الكولومبي. وفضلا عن ذلك أنشأت الأوساط الأكاديمية مرافق، منها مراكز لمعلومات البراءات ومكاتب لنقل التكنولوجيا بهدف تشجيع وتعزيز استخدام المعلومات الواردة في البراءات التي آلت إلى الملك العام. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه هذا العمل، كان تعزيز الاستخدام الأمثل لما يعرف بالأدوات التكنولوجية غير كاف، ومن الضروري تعزيز الاستراتيجيات وتوحيد الجهود حتى تتمخض عن استخدام المعلومات تكنولوجيا جديدة أو تحسين التكنولوجيا الموجودة.

وقد تفهّم قطاع الأعمال والقطاع الأكاديمي أهمية النفاذ إلى المعلومات واستخدامها لصالح تنمية الصناعة والمعارف في كولومبيا. ومع ذلك، لا يُستخدم هذا المصدر من المعارف بما فيه الكفاية في كولومبيا وهي خسارة يتكبدها بلد نام دون شك. والتحدي الرئيسي هو تعزيز ثقافة استخدام حقوق الملكية الفكرية واستغلال بنوك البراءات وتعميمها أداةً أساسية يحصل بها المقاولون على المعلومات التكنولوجية في كل منطقة في البلد. وفي الوقت الراهن على المستخدم الراغب في النفاذ إلى المعلومات في ملفات البراءات المعنية أن يحضر شخصيا إلى مرفق الإدارة في بوغوتا. وتنفذ الإدارة الآن مشروع "الاستغناء عن الملفات الورقية" لإتاحة الاطلاع على الملفات من على الإنترنت.

وتنتهي هذه الدراسة إلى أن عددا ملحوظا من الوثائق التقنية في كولومبيا قد آلت إلى الملك العام ولكن لا يوجد دليل علمي واحد يثبت استخدام المعلومات الواردة فيها أو استغلالها بغية تطوير تكنولوجيا جديدة في قطاع الأعمال والقطاعين الأكاديمي والعلمي. ولذا من المهم الاستمرار على طريق التوعية في المجتمع وتطوير استراتيجيات جديدة للتوعية بأهمية استغلال هذه الأداة التكنولوجية المتاحة لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد.

(د) أوكرانيا

يرمي هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل مستوى تطور الملك العام في قانون براءات أوكرانيا ويحلل التشريعات الأوكرانية ويقيّم التكامل بين نظام البراءات الوطني والملك العام ويستكشف الأساليب والأدوات المتاحة للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات.

ويتناول تحليل التشريع الأوكراني الحالي كيفية انتقال الملكية الصناعية إلى الملك العام. وعموما تؤول البراءات إلى الملك العام عند انقضاء فترة البراءة (بعد 20 عاما للاختراعات و10 أعوام لنماذج المنفعة). وفي حالة رفض البراءة أو عدم سداد رسم المحافظة عليها أو إذا أبطلتها المحاكم، ينتهي سريان الحماية قبل موعد انقضائها. وإضافة إلى ذلك يتضمن قانون البراءات استثناءات مختلفة تعزز الملك العام. وهذه المسائل ينظمها القانون المدني الأوكراني وتشريعات خاصة في ظل قانون البراءات. ويحدد البحث قواعد عامة ينص عليها القانون لحماية الملكية الصناعية (براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية) والتقييدات على تلك الحماية.

وتشدد الدراسة على تزايد الوعي بأهمية المعلومات المتعلقة بالبراءات في إثراء الملك العام. ويدفع ذلك الهيئات الحكومية إلى تعزيز الملك العام باستخدام السجلات وقواعد البيانات والبيانات العلنية التي تتناسب مع الاستخدام المتكرر والمعالجة الحاسوبية. ويؤدي مكتب البراءات دورا رائدا في استحداث معلومات مجانية تتعلق بالبراءات في أوكرانيا، على أن إسهام الموردين التجاريين للبيانات المتعلقة بالبراءات يقل كثيرا عن إسهامهم في البلدان المتقدمة، بالرغم من وجود بعض المحاولات الفردية على وجه الخصوص في سياق نقل التكنولوجيا.

وسعيا إلى تقديم مزيد من المعلومات الأساسية، تبرز الدراسة الخصائص الرئيسية لنظام البراءات الوطني وهيكله وأهدافه، كما تحدد طرق تطوير نظام البراءات ووقع هذا النظام على تنمية الابتكار في الدولة. وتتضمن أيضا لمحة عن مختلف أجهزة الدولة المشاركة في استحداث المعلومات المتعلقة بالبراءات وتعميمها ونقل التكنولوجيا، مثل استحداث مكتبة رقمية للبراءات.

وتخلص الدراسة إلى أن مصطلح "الملك العام" في أوكرانيا لم يكن محل تطوير منهجي لكنه يفهم تحديدا بأنه فرصة لاستخدام المعلومات المتاحة مجانا. وعليه لا بد من التشديد على الدور المهم الذي تؤديه المعلومات المتعلقة بالبراءات ومصادر المعلومات في الأنشطة الابتكارية والعلمية. وفي ظل هذه الظروف، بدا من المعقول توضيح جانبين رئيسيين للملك العام وهما: "1" مسائل تحديد معايير الأهلية للبراءة وفترة الحماية القانونية بموجب البراءة وشروط الأيلولة إلى الملك العام؛ "2" ومسائل المعلومات المتعلقة بالبراءات وغيرها من المعلومات المتاحة بالمجان.

وعليه تستعرض هذه الدراسة الآليات والصكوك الأدوات المعمول بها في أوكرانيا للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات التي آلت إلى الملك العام، بتحديد المعلومات والبنى المعمول بها، مثل المؤسسات الحكومية والعلمية، وبدراسة السبل الممكنة للنفاذ إليها. وقد وضعت أوكرانيا ضمن أولوياتها تطوير مجتمع المعلومات. وفي هذا الصدد من المهام التي تكتسي أولوية على مستوى الدولة سعيا إلى إنشاء بنية تحتية متاحة للمعلومات مثلا إتاحة المعارف التي آلت إلى الملك العام لدائرة أوسع بكثير من الجمهور وإتاحة النفاذ الحر إلى نتائج البحث العلمي الممول من ميزانية الدولة في أوكرانيا.

(هـ) الهند

يبدأ هذا الجزء من الدراسة بتقييم بعض الأحكام المحددة في قانون البراءات الهندي لعام 1970 والمتعلقة بالملك العام والكشف العلني. ويتناول بالتحليل تأثير مفهوم الملك العام في نظام البراءات الهندي، وخاصة دور مختلف جوانب نظام البراءات، مثل حالة التقنية الصناعية السابقة ونشر البراءات والكشف عن الاختراعات ورفضها وإلغائها. وفي هذا السياق

تناقش الدراسة تأثير مشروع قانون حماية الملكية الفكرية الممولة من الدولة واستخدامها لعام 2008، وهو يتضمن أحكاما مشابهة لقانون بايه دول الأمريكي، بشأن الملك العام وعلاقته بالبحث الممول من الدولة.

وتحلل هذه الدراسة أيضا التشريعات السارية والتشريعات المقترحة التي تحكم بعض جوانب الملك العام، مثل استثارية البيانات والبحث الممول حكوميا والتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية وحماية الأصناف النباتية والفلكلور. وتوضح تأثير ما يدعى "روابط البراءات" التي تربط بين نظام البراءات والتشريعات السارية والتشريعات المقترحة حول التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، وتحلل أيضا التشريعات المقترحة حول المعارف التقليدية ووقعها على نظام البراءات الهندي. وفي تحليل الإطار القانوني المقترح حول المعارف التقليدية، تتطرق الدراسة بإيجاز للفرق بين المعارف التقليدية المسجلة وغير المسجلة التي يمكن أن تكون علنية أو سرية، وأثرها في نظام البراءات الهندي والملك العام.

وتسلط الدراسة الضوء أيضا على فوائد تيسير النفاذ إلى المعارف التي آلت إلى الملك العام انطلاقا من نظام البراءات باشتراط الكشف الكافي في الوصف وتطبيق شرط "الطريقة المثلى".

وتحدد الدراسة أدوات النفاذ إلى المعلومات المتاحة في الملك العام، مثل المعارف التقليدية الهندية الموثقة في المكتبة الرقمية الهندية للمعارف التقليدية، وتأثيرها في فحص البراءات والملك العام. وتقوم المكتبة، التي يمكن أن تدعى "ملك عام موثق محدود النفاذ"، مقام الجسر الذي يوصل فاحصي البراءات في مكاتب الملكية الفكرية إلى المعلومات المتعلقة بالمعارف التقليدية الموجودة باللغات المحلية.

وبالإشارة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة، تتضمن الدراسة الخطوات المختلفة التي يمكن أن تؤول بها البراءات إلى الملك العام. وفي هذا الصدد يولى اهتمام خاص لسرية الطلبات والتخلي عنها وسحبها، حتى لا تؤول إلى "الملك العام" وتبقى طي الكتمان ولا تنشر في إطار نظام البراءات. ويولى اهتمام خاص إلى المادة 8(1)(د) من القانون الهندي بشأن النفاذ إلى المعلومات لعام 2005 الذي يقيم التوازن بين المصلحة في الحفاظ على سرية المعلومات الحساسة والمصلحة العامة في النفاذ إلى المعلومات.

وختاما تسلط الدراسة الضوء على البعد الإنمائي لنظام البراءات والملك العام في الهند بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة بفضل المكتبة الرقمية الهندية للمعارف التقليدية والحماية التي توفرها للمعارف التقليدية من التملك غير المشروع. وتشدد الدراسة أيضا على البعد الإنمائي لحقوق المزارعين في قانون حماية الأصناف النباتية وحقوق المزارعين لعام 2001.

[نهاية المرفق والوثيقة]